

إلى: جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة  
نسخة إلى:

رئيسة مجلس حقوق الإنسان

الأمين العام للأمم المتحدة

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

الموضوع: نظر الجمعية العامة في وضع مجلس حقوق الإنسان

أصحاب السعادة،

في 17 يونيو 2011، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة [قراراً](#) بـ "الحفاظ على وضع مجلس حقوق الإنسان كهيئة أممية فرعية للجمعية العامة، على أن يتم النظر مرة أخرى - في وقت مناسب بين عشرة وخمسة عشر عاماً- في مسألة بقاء هذا الوضع أو تغييره". في هذا السياق، ترغب منظماتنا في التعبير عن موقفها فيما يتعلق بمناقشة الجمعية العامة لهذا الوضع، والمتوقع حدوثه بين عامي 2021 و 2026.

ورغم الاعتراف بالصعوبات السياسية لتعديل ميثاق الأمم المتحدة، فإن الارتقاء بمجلس حقوق الإنسان إلى جهاز رئيسي للأمم المتحدة يمكن أن يعزز من مساهمة المجلس في تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، فضلاً عن منح الأولوية بشكل أكبر لتمويل حقوق الإنسان.

في الوقت نفسه، نؤكد أن أهم أوجه القصور في سعي المجلس لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم لا ترجع إلى عجز ولايته، بل إنها في الأساس نتيجة لعدم توافر إرادة سياسية من الدول حينما يتعلق الأمر بالقضايا الرئيسية، مثل القوائم غير التنافسية في انتخابات أعضاء المجلس، ومعالجة أوضاع بعينها لحقوق الإنسان، أو التعاون الكامل مع المجلس وآلياته.

علاوةً على ذلك، نود التأكيد أنه، توافقاً مع قرار الجمعية العامة 281/65، ينبغي أن تقتصر مراجعة الجمعية العامة على مسألة مركز المجلس، وألا يتم توسيع ذلك ليشمل عمل المجلس وأدائه. إذ أن أي "مراجعة" أكثر شمولاً لعمل المجلس وأدائه قد تؤدي لمخاطر جسيمة تؤثر على عمل المجلس وإمكانية الوصول إليه وفعالته، كما ستشكل استنزافاً كبيراً لموارد وفود الدول الصغيرة والمجتمع المدني. إن إدارة مثل هذه العمليات تمثل تحدياً خاصاً لمنظمات المجتمع المدني، خاصة المنظمات التي لا تمتلك مقرات عمل في جنيف، وبالتالي يتعين عليها دائماً بذل جهود كبيرة لحضور الجلسات. في الوقت ذاته، يمكن عمل الكثير في هذه المرحلة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء العالم دون إجراء أي تغيير في ولاية مجلس حقوق الإنسان.

ونتيجة لغياب التوافق في الآراء بشأن إجراء إصلاحات حقيقية، تستمر عمليات المراجعة والإصلاح الرسمية - بما في ذلك عملية بناء المؤسسات والاستعراض الدوري لعمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه - في الخروج بنتائج محدودة أو معدومة. وقد جاءت معظم التطورات الإيجابية في أساليب عمل المجلس حتى الآن نتيجة لخطوات تدريجية وعملية<sup>1</sup>. يذكر أن العديد من منظمات المجتمع المدني قد قدمت اقتراحات لتعزيز تأثير المجلس، ولا تتطلب هذه الاقتراحات إصلاحاً مؤسسياً بقدر ما تتطلب إرادة سياسية قوية في الإطار المؤسسي الحالي.

إن إجراء استعراض أكثر شمولاً لعمل المجلس وأدائه، بما يتجاوز النطاق المحدود الموضح في قرار الجمعية العامة، سينطوي على مخاطر كبيرة. تتضمن هذه المخاطر محاولات الحد من مشاركة المجتمع المدني وإضعاف أداء المجلس، لا سيما فيما يتعلق بولاية الحماية التي يتمتع بها. ونحن قلقون على وجه التحديد من إمكانية تكرار محاولات الحد من قدرة المجلس على معالجة أوضاع الدول وإضعاف استقلال ولايات الإجراءات الخاصة<sup>2</sup>.

هناك مخاوف مشروعة من أن "مراجعة" عمل المجلس وأدائه سينتهي إلى مجلس حقوق إنسان أقل فاعلية وأضعف استجابة وأصعب في الوصول إليه. وبناءً على ذلك، بدلاً من "مراجعة" عمل المجلس وأدائه، يجب على الدول الالتزام بضمان أن يكون المجلس أكثر فعالية واستجابة وسهولة في الوصول إليه، وأن تمنح الأولوية للاتجاهات التالية:

- الاستجابة لحالات حقوق الإنسان على أساس موضوعها، وتطبيق معايير موضوعية وقائمة على حقوق الإنسان في تحديد ما إذا كان ينبغي للمجلس الاستجابة للحالات المثيرة للقلق وكيفية ذلك، وتولي القيادة وتحمل مسؤولية تحرك المجلس لمنع الانتهاكات والتصدي لها عند استيفاء هذه المعايير.
- تشجيع الانتخابات التنافسية لجميع المجموعات الإقليمية حين يتم اختيار أعضاء المجلس، والامتناع عن الانخراط في أي ترتيبات داخل المجموعات الإقليمية لترتيب قوائم غير تنافسية.
- التعهد بالتصويت فقط للدول التي يستوفون معايير العضوية على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 251/60. ويشمل ذلك التعهد بالامتناع عن التصويت لصالح أي دولة توجد مزاعم لاتهامها بارتكاب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، أو تلك التي ترفض التعاون مع المجلس وألياته، بما في ذلك تلك الدول التي ترتكب أعمالاً انتقامية ضد مواطنيها المتعاونين مع المجلس.
- بذل المزيد لإلزام الدول الأعضاء في المجلس بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بتعهدات العضوية.
- التدخل بقوة لمنع أعمال التهريب والانتقام والتصدي لها من خلال إثارة قضايا الأعمال الانتقامية في مناقشات المجلس، والتأكد من أن رئيسة مجلس حقوق الإنسان ومكثها يعالجان ويتابعان باستمرار حالات الأعمال الانتقامية المتعلقة بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان، وضمان تعاون هادف وواسع النطاق بين المجلس والمجتمع المدني.

<sup>1</sup> على سبيل المثال، ينبغي استخدام الجلسات المشتركة، والأحداث الجانبية، والإحاطات غير الرسمية للمفوض السامي، وتقارير الإجراءات الخاصة المشتركة، فضلاً عن جهود المجتمع المدني مثل الجلسات السابقة على الاستعراضات الدورية الشاملة (pre-sessions).

<sup>2</sup> بالنظر إلى الجهود السابقة التي بذلتها بعض الدول خلال مرحلة بناء المؤسسات واستعراض عام 2011 لإزالة الولايات الفُطرية أو فرض أغلبية مؤهلة لإنشاء ولايات جديدة، والخطر الكبير المتمثل في فرض تدابير لتقييد مشاركة المجتمع المدني والتي، للأسف، كانت أحد العلامات المميزة لعمليات الإصلاح المؤسسي السابقة.

وأخيراً، نحن ندرك أهمية أن تتلقى الجمعية العامة توجيهات فنية موضوعية من الخبراء، بينما هي تشرع في النظر في المسألة الهامة المتعلقة بوضع المجلس. وفي هذا السياق، نرى أن تقرير الخبراء يمكن أن يكون مفيداً في إثراء المناقشات، وأنه ينبغي دعوة المفوض السامي والأمين العام لصياغة مثل هذا التقرير، مع إسهامات من الدول والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. يمكن أن يتناول التقرير كيفية تحقيق المجلس لولايته، وتحديد أفضل الممارسات والتحديات، وتقديم توصيات حول كيفية تعزيز تأثير المجلس على تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. من شأن ذلك ضمان حصول الجمعية العامة على التوجيهات الشاملة والقائمة على الأدلة التي تحتاجها لاتخاذ قرار، مع ضمان الكفاءة وتجنب الإفراط في تضيق وقت وموارد المجلس وانحرافها عن تنفيذ ولايتها الأساسية.

#### الموقعون:

1. African Centre for Democracy and Human Rights Studies
2. Amnesty International
3. Asian Forum for Human Rights and Development (FORUM-ASIA)
4. Asian Legal Resource Centre
5. Association for Progressive Communications - APC
6. Cairo Institute for Human Rights Studies
7. Centre International de Conseil, de Recherche et d'Expertise en Droits de l'Homme (CICREDHO)
8. Centro de Estudios Legales y Sociales - CELS
9. Child Rights Connect
10. CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation
11. DefendDefenders (East and Horn of Africa Human Rights Defenders Project)
12. FIDH- International Federation of Human Rights
13. Human Rights House Foundation
14. Human Rights Watch
15. ILGA World
16. Institute on Statelessness and Inclusion
17. International Catholic Child Bureau
18. International Commission of Jurists
19. International Service for Human Rights (ISHR)
20. MENA Rights Group
21. Together (Scottish Alliance for Children's Rights)
22. Women's International League for Peace and Freedom